

## الحاجة الملحة إلى الإصلاح المتكامل والمعالجات الجذرية

يواجه لبنان مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة والصعبة والمعقدة ما يعرضه لانكشاف خطير في أمنه الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في لحظة تاريخية ينشغل فيها إخواننا العرب وأصدقائنا في العالم عنا. ففي ضوء الآفاق والتحديات التي فتحتها الربيع العربي، وفي ضوء استمرار الأزمة المالية العالمية، وتفاقمها مع أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتخبط الاقتصاد الأميركي وخطر دخول الاقتصاد العالمي في أزمة ركود طويل وعميق.

على هذا الأساس، أصبح من المهم أن ندرك كلبنانيين وكمسؤولين عن إدارة شؤون الناس صعوبة اللحظة. وان نستوعب التغيير المتسارع والجذري في الظروف الإقليمية والعالمية، وهي التي تنعكس بدورها على ظروفنا المحلية وتتفاعل معها، وتفرض علينا معايير محددة في العمل الوطني وضرورة ابتكار أساليب خلاقية ومقاربة مختلفة في معالجة شؤون الناس.

على هذا أود أن ألفت إلى أربعة متغيرات هامة:

- 1 - لم يعد لبنان أولوية على الصعيد الإقليمي أو العالمي وبالتالي لم تعد الظروف الإقليمية والعالمية تسمح بانعقاد مؤتمر لمساعدة لبنان. فالعرب مشغولون بربيعهم والعالم مشغول بأزمته الاقتصادية. والواقع أن هذه قد

تكون هي المرة الأولى على مدى حوالي العقدين الماضيين التي يكون فيها اللبنانيون يواجهون فيها وحدهم استحقاقات هامة.

2 - لقد شهد النمو الاقتصادي تدهوراً خطيراً قد يكون الأسرع في تاريخ لبنان الحديث حيث انخفض معدل النمو الحقيقي من معدل حوالي 8.5% على مدى السنوات 2007-2010 إلى ما يقدر بدون الـ 2% في العام 2011، وهذا المعدل مرشح إلى مزيد من التدهور في ضوء الوضع الاقتصادي العالمي.

3 - يتحمل فريق سياسي في لبنان وهو حزب الله وقوى 8 آذار المسؤولية الكبرى عن تدهور هذا النمو بدءاً من رفع حدة التوتر في البلاد وحملات التخوين والتهويل باستعمال السلاح منذ صيف 2010 وصولاً إلى إسقاط الحكومة والانقلاب على نتائج الانتخابات النيابية وتدهور صورة الدولة وضعف هيبتها ووهن قدرتها على فرض الأمن والأمان وتقصيرها عن إعلاء وفرض حكم القانون وهي جميعها أمور نشهد تداعياتها حتى اليوم وتؤثر على اطمئنان المواطنين وشعورهم بالأمن والأمان كما تؤثر على رغبة المستثمرين في الاستثمار في لبنان.

4 - لم تثبت حكومة "كلنا للوطن.. كلنا للعمل" أهلية في إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي، بل العكس، فإن كل توجهاتها حتى اليوم تدل على منحى خطير وذات تأثيرات كارثية على الاقتصاد وعلى المجتمع وعلى المواطن اللبناني أياً كانت وضعيته أو بيئته أو خلفيته. فمن البيان الوزاري الذي خلا من الرؤية، إلى مشروع موازنة ذات تداعيات خطيرة، مروراً بتصحيح للأجور أدى إلى إخلال التوازن بين العمال فيما بينهم، وبينهم وبين الهيئات الاقتصادية، وبين هاتين المجموعتين والحكومة.

وأثار بلبلة في الشأن العمالي لم تشهدها البلاد منذ السبعينات كما قال أحد الوزراء المشاركين في الحكومة.

في ضوء هذه الخلفية وبحكم موقعي النيابي الحالي، وعلى أساس من خبرتي الطويلة في الشأن الاقتصادي والمالي، ارتأيت أن أصارح اللبنانيين، بما أن الحكومة اختارت أن لا تصارحهم وان تستعيض عن ذلك بالصفقات والمراوغات الجانبية، حتى وضعتهم نهاراً في واقع أمرٍ دُبرٍ بليل. وانطلاقاً من ممارستنا لمبدأ المعارضة المسؤولة وهو أسلوب المعارضة الذي ارتأيناه بالرغم من الانقلاب شعوراً منا بالواجب الوطني، كما شهد الجميع في تعاطينا مع ملف الكهرباء وغيره. على هذا نضع في يد الرأي العام اللبناني الأفكار التالية:

أولاً: لا مبرر للحكومة أن تقرر تصحيحاً هجيناً للأجور تحت حجة الاستعجال والخوف من الإضراب وهي لم تكن مجبورة على الابتداء من الصفر. فاللبنانيون يذكرون جيداً اننا قدمنا تصوراً اقتصادياً اجتماعياً متكاملماً في باريس - III بناء على ما كنا قد قدمناه في باريس - II ولكن مع إضافة خطة اجتماعية متكاملة كانت الأولى التي تطرح على الصعيد الوطني للنقاش وقد وافقت عليها مختلف القوى السياسية آنذاك، فشكلت أرضية هامة للانطلاق نحو مسار إصلاح شامل. ولكنها أُفْشِلت تماماً كما أُفْشِلت من قبلها موازنة العام 2005 الإصلاحية وقبلها إصلاحات باريس - II التي لو أُقرت لكانت على الأقل وفرت حوالي 8 مليار د.أ. كلفة دعم قطاع الكهرباء (من دون احتساب الفوائد المترتبة على هذه الاستدانة) كما كنا حققنا إنجازات عديدة على صعيد قطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الحيوية التي تزيد من إنتاجية العامل وبالتالي تعظم من أجره. وقد فُشِّل قبل ذلك الإصلاح الجذري الذي سعينا إليه على صعيد الإدارة فتم إبلاغنا من

قبل ضباط أيام النظام الأمني بضرورة حذف جميع المواد الإصلاحية من سلسلة الرتب والرواتب التي تم إقرارها في العام 1998 والتي لو أقرت لكان مختلف الوضع اليوم على صعيد الإدارة لناحية الكفاءة والإنتاجية. وكان أخذ تصحيح الأجور حيزاً مختلفاً عن الزبائنية التي تحكمت وتتحكم به اليوم.

ثانياً: إن التعطيل والتفشيّل الذي تعرضت له مبادراتنا الإصلاحية في الماضي لم ولن تجعلنا نياس أو نحبط. فنحن لا نياس من العمل الوطني ولا نستقيل من واجبنا تجاه المواطن، حتى إذا أقلنا بانقلاب أو خطف لإرادة الناس وأصواتهم.

ثالثاً: لم يعد الوضع الاقتصادي والحياتي يحتمل معالجات جزئية فقد وصل سوء الحال وسوء الإدارة إلى مرحلة أضحت أي معالجة جزئية لموقع ما في الجسد اللبناني تسبب اختلالاً في موقع آخر. وعلى هذا أصبح لازماً أن تتخذ إجراءات لمعالجة جذرية.

على هذا الأساس، نقدم اليوم مشروعاً إنقاذياً متكاملًا لمعالجة الشأن الاقتصادي ولاسيما ذلك المتعلق بتصحيح الأجور الذي نعتبره مدخلاً هاماً لمقاربة الشأن الاقتصادي الاجتماعي من مختلف زواياه ضمن مقاربة متكاملة وشاملة تحتوي على المكونات التالية:

- مشروع قانون ضمان الشيخوخة
- مشروع البطاقة الصحية
- إصلاح الضمان الاجتماعي
- رفع مستوى الإنتاجية من خلال تحرير قطاع الاتصالات وإصلاح قطاع الطاقة والسير قدماً على مسار معالجة مشاكل البنى التحتية والنقل من

خلال إشراك القطاع الخاص وتعيين الهيئات النازمة لهذه القطاعات الحيوية التي تدخل عنصراً هاماً في تحديد كلفة الإنتاج وفي إنتاجية العامل.

- معالجة جذرية لتحديات بيئة ممارسة الأعمال حتى لو كانت على حساب فئة ضيقة من اللبنانيين وذلك على أساس الفائدة التي تعود به على الأغلبية الكبرى من اللبنانيين.

رابعاً: إن تجربتنا السابقة ولاسيما المتعلقة بقانون الاستثمار 360 هي خير دليل على أن أي حافز يعطى للمستثمر لن يدفعه إلى الاستثمار في المناطق المهمشة مازالت الدولة غير قادرة على بسط سلطتها بالكامل واحتكار السلاح وفرض مسؤوليتها عن الأرض.

ولنكن واقعيين، لا إنماء متوازن حقيقي قبل قيام الدولة القوية. فالفقر في لبنان كما دلت مختلف الأبحاث هو حالة اقتصادية أكثر منه حالة اجتماعية (تربية، صحة) أو حالة متعلقة بنقص البنى التحتية.

هو حالة اقتصادية مرتبطة بشحّ الموارد وشحّ الاستثمار وشحّ فرص العمل في مناطق الأطراف ولاسيما في الشمال وبعلمك والجنوب. وبالتالي لن يكون بمقدورنا إحقاق النقلة النوعية في هذا المضمار من دون العودة أولاً إلى مبادئ بسيطة ولكن أساسية وأهمها إعادة الاعتبار إلى دور الدولة في فرض الأمن. وتطوير دورها في العلاقة المباشرة مع المواطن دون وساطة الطائفة أو الزعامة أو العائلة، وهي ما لن تقدر عليه في ظلّ واقع البؤر والمربعات الأمنية.

يحتاج لبنان اليوم أكثر من أي يوم آخر إلى مصارحة أبنائه، وجمعهم حول ما يمكنهم، والسير بهم على مسارات عمل واضحة توصلهم بالفعل إلى بر الأمان. وهم مستعدون للتضحية وللصبر إذ ما أريناهم الضوء في آخر النفق، وإذا ما وثقوا بمن يقودهم في هذه الطريق. وهما أمران تثبت هذه الحكومة عند كل استحقاق أنها غير قادرة على تأمينهما.